

السنة أولى ليسانس

جامعة الشهيد حمه لخضر

الدفعة أ + ب

كلية الحقوق و العلوم السياسية

2022 _ 2021

قسم الحقوق

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول

في مقياس التنظيم الإداري

الإجابة عن الأسئلة :

الجواب الأول : الإجابة بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد :

- خطأ : لا يمكن أن يتحدد معنى الإدارة العامة إلا باعتماد معيارين هما : المعيار المادي والمعيار العضوي .

- خطأ : يعتبر الفقه من المصادر التفسيرية للقانون الإداري .

- خطأ : استنادا للمادة 802 ق إ م إ . يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد على المعيار المادي كإستثناء لتحديد مجال القانون الإداري و اختصاص القضاء الإداري .

أو :

- استنادا للمادة 800 ق إ م إ يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد على المعيار العضوي كأصل عام لتحديد مجال القانون الإداري و اختصاص القضاء الإداري .

- خطأ : لا تنحصر الأشخاص المعنوية في الأشخاص المعنوية الإقليمية بل تمتد للأشخاص المعنوية العامة المرفقية و المهنية .

الجواب الثاني :

- نظام ازدواجية القضاء : و هو وجود قضاء (عدلي) عادي يختص بالنظر في القضايا التي يكون فيها الأفراد طرفا في النزاع . و قضاء إداري يختص بالنظر في النزاعات التي تكون فيها الإدارة العامة طرفا في النزاع .
- تفويض التوقيع : و هو أن يفوض الرئيس الإداري المفوض إليه (المروّوس) حق التوقيع مكانه شرط أن يبقى الأصل محتفظا بحق التوقيع . و قراره المفوض إليه تأخذ مرتبة القرارات الصادرة عن المفوض لأنه لا يعدل في توزيع الاختصاص بين الطرفين .

الجواب الثالث :

يقتضي النظام اللامركزي أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية إلى هيئات و أجهزة محلية مستقلة و منتخبة : إذ تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية للدولة من خلال إعطاء الأجهزة الإستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها . و عليه يشكل الإعراف بالشخصية القانونية المبدأ الأساسي للامركزية . هذا من جهة ، من جهة ثانية يعتبر الانتخاب من شروط قيام النظام اللامركزي . حيث تعد طريقة ديمقراطية تدعم إستقلال الوحدات اللامركزية الإدارية في مختلف الدول و الأنظمة ، كونها تشكل الإطار القانوني و التنظيمي للتمثيل الشعبي من خلال منافسة الأحزاب في تولي العضوية في المجالس المنتخبة .

أستاذة المادة :

د- سكفالي ريم